التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي (الحقوق المدنية)
(1868-1865)

الباحث الأول:
سعد عبيد فارس

الباحث الثاني:
ا.د جواد رضا رزوقي

جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

يُعدّ التعديل الرابع عشر، الأطول من بين التعديلات التي أُضيفت إلى الدستور، إذ كان ذا أغراض متعددة. فقد كانت دوافعه مثالية، وإقليمية، وحزبية، واقتصادية، وخرجت صياغته النهائية بعد شهور من التداول والنقاش. ولم يكن التعديل نتاج فرد واحد أو فصيل حزبي بعينه، ولا نتيجة منطق محدد مسبقًا للتحرير من العبودية، بل نشأ من نقاش، ومفاوضات، وتسويات، واستمر تقريبًا حتى لحظة التصديق عليه. وكان الهدف منه حل مشاكل محددة ناجمة عن الحرب الاهلية في الولايات المتحدة الامريكية؛ وإرساء مبادئ عامة حول حقوق المحرَّرين الافارقة الأمريكيين؛ ووضع تعريف موحّد للمواطنة؛ ورسم مسار لعودة الولايات المنفصلة إلى الاتحاد؛ والحد من النفوذ السياسي للقادة الكونفدراليين البارزين؛ والمساهمة في عملية بناء الأمة التي حفّزتها الحرب الأهلية؛ واستعماله كمنصة سياسية تُمكّن الحزب الجمهوري من الحفاظ على قبضته على السلطة. وبعض هذه الأهداف تحقّق، وبعضها لم يتحقّق، والبعض الآخر تُرك للأجيال القادمة لإكماله. ولم يُحدَث أيّ تغيير في الدستور منذ وثيقة الحقوق تأثيرًا عميقًا على الحياة الأمريكية بمثل ما أحدثه التعديل الرابع عشر.

الكلمات المفتاحية: التعديل الرابع عشر، الحقوق المدنية، القوانين السوداء، قانون الحقوق المدنية.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The Fourteenth Amendment to the United States Constitution: Civil Rights (1865–1868)

Saad Obaid Faris
Prof. Dr. Jawad Ridha Razoqi.
Wasit University/College of Education for Human Sciences

Abstract:

The longest amendment ever added to the Constitution, the Fourteenth, had many purposes. Its motives were idealistic, sectional, partisan, and economic. Its final language emerged from months of deliberation. The amendment was not the creation of any single individual or party faction, or of the predetermined logic of emancipation, but arose from debate, negotiation, and compromise, which continued almost until the moment of passage. It was meant to solve specific problems arising from the war; establish general principles about the rights of the freed people and of all Americans; create a uniform definition of citizenship; outline a way back into the Union for seceded states; limit the political influence of leading Confederates; contribute to the nation-building process catalyzed by the Civil War; and serve as a political platform that would enable the Republican party to retain its hold on power. Some of these aims were achieved, some were not, and some would be left to future generations to bring to fruition. no change in the Constitution since the Bill of Rights has had so profound an impact on American life as the Fourteenth Amendment.

Keywords: Fourteenth Amendment, civil rights, Black Codes, Civil Rights Act.

المقدمة:

لفهم أساس التعديل الرابع عشر، والإحاطة بمعناه الحقيقي وهدفه، وكذلك لفهم مقصد واضعيه والشعب، من الضروري تحليل التشريعات التي سبقت تبني التعديل، فضلًا عن الأسباب التي أدّت إلى سنّ تلك التشريعات وإلى اقتراح واعتماد التعديل. فمن المرجح أن تقدّم التشريعات التي سبقت تبني التعديل مؤشرًا على الأهداف التي كان يسعى الكونغرس لتحقيقها، أو على المساوئ التي كان يُراد إيجاد علاج لها، ويُعدّ التعديل الرابع عشر أحد أهم القوانين التي أقرّها الكونغرس، فمن خلال هذا الاقتراح الواحد، حاول الجمهوريون في الكونغرس للمرة الأولى تقديم إجابة شاملة على أهم القضايا السياسية العالقة الناتجة عن انتهاء الحرب: كيف وبأيّ مدى ينبغي للحكومة الفدرالية التدخّل في الولايات لضمان الحقوق المدنية للعبيد السابقين؟ كيف ينبغي تعديل قواعد التمثيل وتوزيع المقاعد بحيث لا يزيد النفوذ السياسي للجنوب بعد انتهاء العمل بـ"تسوية الثلاثة أخماس"؟ هل ينبغي حظر التصويت وتولي المناصب على أعضاء الكونفدرالية السابقين؟ هل ينبغي للحكومة الفدرالية منح المحرَّرين حقّ التصويت؟ وماذا ينبغي أن يُفعل بشأن الديون المالية التي نشأت عن الحرب؟ تتجاوز الإجابات عن هذه الأسئلة الانقسامات الإيديولوجية والجغرافية داخل الحزب الجمهوري.

وكان أيّ مقترح يحتاج إلى الحصول على دعم فصائل الحزب المتنافسة. وكانت النتيجة مشروع قانون غامضًا لا يُرضي أحدًا، ومفتوحًا –إلى حدّ كبير– للتأويل، ومهد الطريق لسلسة من الصراعات المستقبلية.

ولتسهيل تتبع الاحداث التاريخية، حاولنا في البحث مقاربة التساؤلات بأسلوب علمي، بتقسيم البحث الى أربعة محاور رئيسة سبقتها المقدمة، وتلتها الخاتمة تضمنت ما توصلنا إليه من استنتاجات، ركز المحور الأول الذي جاء بعنوان (موقف الجنوب من المحررين وتشريع القوانين السوداء1865–1866)، اما المحور الثاني فركز على (قانون الحقوق المدنية لعام 1866)، وخصص المحور الثالث للحديث عن (التعديل الرابع عشر في مناقشات الكونغرس الأمريكي1866)، في حين تناول المحور الرابع (موقف الرئيس جونسون والجنوب من التعديل الرابع عشر والمصادقة عليه 1866–1868).

أولًا: موقف الجنوب من المحررين وتشريع القوانين السوداء1865–1866.

عندما انعقد الكونغرس التاسع والثلاثون في الرابع من كانون الأول 1865، الذي يعد أحد أهم المجالس في التاريخ الأميركي، في واشنطن، انشغل أعضاؤه بمعالجة الأسئلة العميقة والمعقّدة التي أفرزتها الحرب الأهلية وإلغاء العبودية مثل: مَنْ الذي ينبغي أن يحكم الجنوب؟ وكيف تُعاد الولايات الجنوبية الى الاتحاد؟ وما الحقوق التي يجب أن يتمتع بها العبيد السابقون؟ ومَنْ المسؤول عن إنفاذها؟ وقد دارت هذه النقاشات في ظل انقسام حاد حول سياسة إعادة الإعمار بين الرئيس أندرو جونسون والأغلبية الجمهورية في الكونغرس، في وقتٍ تزايدت فيه الأدلة على وقوع اعتداءات عنيفة ضد المحرَّرين، وعدم رغبة الحكومات التي أنشأها جونسون في الجنوب للتعامل بإنصاف مع العبيد السابقين. وفي هذا الإطار، شرع الكونغرس في تبنّي سياسة إعادة إعمار خاصة به، والتي كان التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي محورها الرئيس (Foner, 2015, p.74).

وبعد إقرار التعديل الثالث عشر الذي عدّه دعاة إلغاء العبودية نقطة تحوّل بعد نضال دام لعقود طويلة، إذ اعلن ويليام لويد غاريسون(William Lloyd Garrison) (1805-1879) (Rodriguez, 2015, p.248-250) انتهاء مهمة الجمعية الأمريكية لمكافحة العبودية، مبينًا أن الدستور لم يعد "**عهدًا مع الموت بل غدا عهدًا مع الحياة**"(Foner, Taylor, 2000, p.379). في حين رأى قادة اخرون مثل: فريدريك دوغلاس ووندل فيليبس، أن الاعتاق القانوني لا يعني تحقيق الحرية الفعلية(Foner, Taylor, 2000, p.379-390)، فدعوا الى استمرار النضال لأجل المساواة السياسية الاجتماعية(Jeffrey, 2008, p.11–12.) . وكما صرّح الناشط الراديكالي هنري كلارك رايت (Henry Clarke Wright, 1797 - 1870)(Jones, 1965, p.15ff):"**لن يكون لأي إعتاق أثر فعّال، ولن تكون هناك حرية حقيقية، ما لم يُمنح الزنجي حق الاقتراع، وما لم يُحظر على الولايات سنّ قوانين تُميز بين مواطنيها على أساس العِرق أو اللون**"(Foner, 2019, p.52-53).

وأدرك قادة المجتمع الأسود أنّ التعديل الثالث عشر لم يكن نهاية مسيرة التحرر بل بدايتها، اجتمع أعضاء الرابطة الوطنية للحقوق المتساوية، وهي منظمة نشطة أسسها السود في عام 1864، في كليفلاند، التي هدفت –كما اوضح ويليام فورتن(William Forten) (1823–1900) – الى تعزيز المواطنة المتساوية وكسب دعم الشعب دون تمييز على أساس الجنس أو اللون(Forten, 1865, p.42). وفي الاجتماع السنوي الأول للرابطة في تشرين الاول 1865، قال فورتن:"**لقد تخلّى عنا أولئك الذين دعمناهم بإخلاص، وأُبلغنا بوقاحة أنّ هذه بلاد الرجل الأبيض، مع أنّ إنقاذها تطلّب سواعد أكثر من مئتي ألف رجل أسود**"(Forten, 1865, p.39) . مؤكدًا ان لابديل عن الوحدة والنضال المشترك لأجل المساواة الكاملة في الحقوق(Forten, 1865, p.39) . كان دعاة إلغاء العبودية على صواب حين واصلوا نضالهم إذ إنّ الجنوبيين البيض، حتى وسط رماد الهزيمة، كانوا عازمين على إعادة بناء المجتمع كما كان قائمًا قبل الحرب، وظهرت مشكلة أخرى أكثر تعقيدًا من الأخيرة وهي مشكلة التمييز العنصري(العمري، 1969، ص77–78). ففي عام 1865 سارعت الهيئات التشريعية البيضاء بالكامل في ولايتي مسيسيبي وكارولاينا الجنوبية، بعد إعادة تشكيلها مباشرة عقب استسلام الكونفدرالية، إلى سنّ قوانين تُقيد حقوق المحرَّرين الجدد، مُجبرةً إياهم على العمل لدى أصحاب عمل بيض في ظروف تكاد تماثل العبودية. وقد عُرفت هذه القوانين باسم قوانين السود(Black Codes)، وكانت تنظم حياة السود بطرائق لا حصر لها: حرمانهم من مزاولة بعض المهن، وتقييد قدرتهم على الدخول في العقود أو الإدلاء بالشهادة أمام المحاكم، بل وحتى الحدّ من حركتهم الجسدية(Samito, 2009, p.189-192).

لقد شُرّعت قوانين السود ردًّا على نهاية العبودية وصُمِّمت للإبقاء عليها. وفي العديد من الولايات الكونفدرالية السابقة أُعيدت صياغة القوانين القديمة نفسها تقريبًا مع استبدال كلمة "عبد" بكلمة "زنجي"(DeBois, 1935, p.178).

وبالمثل، أصدرت ولايات تينيسي، ألاباما وفيرجينيا وجورجيا وأركنساس، وكنتاكي قوانين ركّزت هذه القوانين على تقييد حقوق العبيد السابقين وتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك حظر بعض المهن، وتقييد حرية الحركة، وفرض عقوبات على التشرّد، وقيود على المشاركة السياسية. وقد شكّلت تلك الإجراءات جزءًا من محاولة الجنوب القديم لإعادة إنتاج نظام العمل شبه القسري وضمان استمرار السيطرة الاجتماعية والاقتصادية على السود بعد نهاية الحرب(ساهي، 2020، 71–97).

وبالنسبة إلى الجنوب مثلت قوانين السود حلًا للفوضى التي لحقت بأنظمتهم الاجتماعية والاقتصادية جراء الحرب الأهلية؛ أما بالنسبة إلى الشمال فبدت تلك القوانين بمثابة عودة للعبودية. وعبر النائب جيمس ج. بلين(James G. Blaine) (1830 - 1893) (Saville, 1934) عن مشاعر العديد من الشماليين حينما قال: "**تم صياغة هذه القوانين بدهاء خبيث بحيث لا تقتصر كلماتها على الزنوج بشكل محدد، لكنها كانت في تطبيقها مقتصرة حصريًا على تلك الفئة**"(Blaine, 2011, p.91). كانت قوانين السود مشابهة

جدًا لقوانين العبيد التي هدفت إلى استبدالها. وقد اثار ذلك الواقع استياءً واسعًا في الشمال ولاسيما بعد أن هيمنت على حكومات الولايات شخصيات بارزة سابقًا في الكونفدرالية؛ وكان من ضمن المنتخبين للكونغرس أيضًا أفراد من تلك الفئة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ألكسندر هـ. ستيفنز (Alexander H. Stephens) (1812-1883)(Schott, 1996) ، نائب رئيس الولايات الكونفدرالية سابقًا، والذي أصبح الآن عضو مجلس شيوخ عن ولاية جورجيا، مما دعا الكونغرس الى ادراك ضرورة التدخل في إعادة إعمار الجنوب وحماية مكتسبات التحرير. جادل عضو مجلس شيوخ من ولاية إلينوي لايمان ترمبُول :"**إن تدمير العبودية يستتبع بالضرورة تدمير توابعها، وكذلك شارات العبودية التي سُنّت للحفاظ عليها ودعمها**" Cong Globe, 1866, (p.322-323)، ووافقه الرأي جيمس ويلسون موضحًا أنّ التعديل الثالث عشر خوّل الكونغرس حماية الحقوق المدنية الأساسية العظمى للمحرَّرين، وأضاف: "**أيًا كانت هذه الحقوق الأساسية، فلا بد أن نكون متمتعين بسلطة التشريع لحمايتها، وإلا فشل دستورنا في أداء مهمته الأولى والأهم: مهمة الحكم**". وبالعمل معًا دفع الرجلان نحو اعتماد أول قانون للحقوق المدنية في تاريخ الأمة(Cong Globe, 1866, p.323).

ثانيًا: قانون الحقوق المدنية لعام 1866:

مع افتتاح جلسة الكونغرس في الرابع من كانون الأول 1865 ابدى الشمال موقفًا حازمًا تجاه تطورات الجنوب، إذ رفض الكونغرس منح المقاعد لأعضاء الكونغرس الجنوبيين في هيئاتهم التشريعية، وأنشأ لجنة مشتركة من خمسة عشر عضوًا، أما أعضاء مجلس الشيوخ فهم: ويليام ب. فسيندن William P. Fessenden من مين (رئيس اللجنة)، وجيمس دبليو. غرايمز James W. Grimes من آيوا، وإيرا هاريس Ira Harris من نيويورك، وجاكوب م. هوارد Jacob M. Howard من ميشيغان، وريفيردي جونسون Reverdy Johnson من ماريلاند، وجورج هـ. ويليامز George H. Williams من أوريغون. وأعضاء مجلس النواب: ثاديوس ستيفنز من بنسلفانيا، وإيليهو ب. واشبورن Elihu B. Washburne من إلينوي، وجاستين س. موريل Justin S. Morrill من فيرمونت، وهنري غرايدر Henry Grider من كنتاكي، وجون أ. بينغهام John A. Bingham من أوهايو، وروسكو كونكلينغ Roscoe Conkling من نيويورك، وجورج س. بوتويل George S. Boutwell من ماساتشوستس، وهنري ت. بلو من Henry T. Blow ميزوري، وأندرو ج. روجرز Andrew J. Rogers من نيوجيرسي. (Lash, 2020, p.24) لدراسة قضايا إعادة الإعمار ووضع شروط إعادة قبول الولايات الجنوبية في الاتحاد(McKitrick, 1988, p.11). بعدها توجه الكونغرس للنظر في أبرز مشاكله، وهي: ماذا يفعل بالمحرَّرين؟ فقد تحرّر هؤلاء من القيود القانونية والاقتصادية التي كانت تحدد مواقعهم في المجتمع ودورهم في الإنتاج. وبذلك شكّل هؤلاء العبيد المحررين مشكلة ضخمة للإغاثة والرعاية الاجتماعية، فضلًا عن مشكلة تتعلق بالحماية القانونية Broek, 1951, (p.156-157). لذا اتفق الجمهوريون على أن رعايتهم تُعد مسؤولية وطنية، وعبّر ثاديوس ستيفنز عن تلك

المشاعر في خطاب ألقاه في مجلس النواب بتاريخ 5 كانون الاول 1865:"**لقد أُطلق سراح أربعة ملايين عبد، أو نحن على وشك إطلاق سراحهم، بلا مأوى يحميهم أو فلس في جيوبهم. لقد منعتهم قوانين العبودية الشيطانية من الحصول على التعليم، أو فهم أبسط قوانين العقود، أو إدارة شؤون الحياة اليومية. ودور هذا الكونغرس بالاعتناء بهم حتى يصبحوا قادرين على الاعتناء بأنفسهم**", cong. Globe, 1866, p.24).

وبعد حوالي أسبوعين من افتتاح الجلسة في 18 كانون الاول 1865، أعلن الكونغرس المصادقة على التعديل الثالث عشر الذي ألغى العبودية في جميع أنحاء الولايات المتحدة. ومع توافد التقارير من الولايات الجنوبية التي تصف تطبيق قوانين السود والانتهاكات بحق الزنوج، أصبح من الواضح أنه يجب اتخاذ إجراءات لحماية المحرَّرين حديثًا؛ لأن تركهم بعد تحطيم قيودهم، بلا حماية، في وضع جديد وغير محدد، كان سيمثل جريمة بحقهم لا يضاهيها في فضاعتها الا الجريمة الأصلية المتمثلة في استعبادهم(cong. Globe, 1866, p.74). ومع عودة الكونغرس من عطلة عيد الميلاد شرع الجمهوريون في الكونغرس ليمان ترومبول في اعداد تشريعات تهدف الى تعزيز السيطرة الفيدرالية على الجنوب(McKitrick, 1988, p.11). وضمان الحقوق المدنية للمحررين وذلك بتجديد عمل قانون مكتب المحرَّرين (Freedmen's Bureau Act) وإقرار قانون الحقوق المدنية(Civil Rights Act) ، واللذان هدفا إلى محو آخر آثار العبودية في قوانين الولايات والممارسات المعتادة، وتوفير المساواة في الحماية التي يحصل عليها المواطنون من القانون(Hyman, 1967, p.309) .

إلا أن هذين القانونين كانا بداية نقطة الخلاف بين الرئيس والكونغرس، إذ برزت حدة الخلاف في شباط 1866 عندما وافق الكونغرس على اقتراح تجديد عمل مكتب الرقيق المحررين ولاسيما أن عمله كان يجب أن يتوقف في أول آذار 1866، بحسب ما تم الاتفاق عليه، عندما تم انشاؤه في 3 أذار 1865، وفي الوقت ذاته اعترض الرئيس، درو جونسون على اقتراح منح "السود" في مقاطعة كولمبيا ضمن العاصمة واشنطن حق الانتخاب، عادًا الوقت غير مناسب وأن ذلك يخلق العداوة بين فئات المجتمع Randall, (1933, p.56-57). وفي 19 شباط رفض الرئيس مشروع تجديد مكتب الرقيق المحررين في رسالة قوية بعثها الى الكونغرس(Nieman, 1978, p.403)وأبرز ما ورد فيها: "**إننا في وقت السلم، ولا داعي لتجديد هذا المكتب، وإن اقتضت الضرورة انشاؤه فعلى الحكومات المحلية في الولايات هي من تفعل ذلك**". واضاف: "**هذه المكاتب سوف تعمل تمييزاً ضد السكان، لأنها سوف تهب المساعدات الحكومية لجزء من هؤلاء السكان وهذا غير مقبول**"(Cong. Globe, 1866, p.915-917). ثم طلب منهم أن يحثوا السود بالاعتماد على أنفسهم في ظل الظروف الجديدة، وليس بالاعتماد على مكافأة الخزانة الحكومية(Richardson, 1899, p.3596-3601)

واستعمل الرئيس أندرو جونسون حق النقض الفيتو للمرة الأولى ضد مشروع مكتب المحررين، وفشل مجلس الشيوخ في تجاوز الفيتو، ليحقق جونسون انتصاراً مؤقتًا على الكونغرس(Field, 2004, p.503). مما أدى الى انزعاج الراديكاليين، إذ هاجم ستيفنز سياسة الرئيس في مجلس النواب بجلسة 20 شباط 1866، وبما أنه أحد أعضاء اللجنة المشتركة لإعادة الأعمار طالب الكونغرس بضرورة ايقاف العمل والتعاون المشترك مع السلطة التنفيذية(McCulloch, 1888, p.393). وكان من الطبيعي أن يرد الرئيس على مواقف بعض المشرعين في الكونغرس، وقد استغل فرصة اجراء احتفالٍ في البيت الابيض بمناسبة ذكرى ميلاد جورج واشنطن في 22 شباط 1866، وأول ما قام به هو التذكير بأقوال وأعمال الرئيس اندرو جاكسون (Andrew Jackson) (1767–1845) (Doren, Mchenry, 1974, p.536-537)، ثم ذكر: "**ما زلت مع الشعب، وما زلت اعمل للحفاظ على بقاء الولايات الجنوبية ضمن الاتحاد فأنا غير مهتم بتصرفات البعض غير المحسوبة الذين ينتهجون سياسة تعارض المبادئ الأساسية للحكومة ويعملون على تدميرها**". وعندما طلب احد الصحفيين ذكر اسماء هؤلاء امتنع في أول الأمر، ولكن بعد إصراره اجابه الرئيس بأنهما ثاديوس ستيفنز، وتشارلز سومنر ووينديل فيليبس(McPherson, 1874, p.61)، مؤكدًا أنه سيواصل العمل لمصلحة بلاده واستكمال نهج لينكولن(Mckitrick, 1988, p.294) .

واستمر الكونغرس تقديم المقترحات التي تعزز من السيطرة على خطة إعادة الأعمار من بينها المشروع الذي قدمه عضو مجلس الشيوخ ليمان ترمبول باسم قانون الحقوق المدنية(Hess, 1966, p.414) الذي ينص على: "**أن جميع الاشخاص المولودين في الولايات المتحدة الذين لا يخضعون لأي قوة اجنبية يحق لهم أن يكونوا متساوون بالحقوق بغض النظر عن اللون والعرق**". وجاء فيه ايضًا: "**يكفل القانون لجميع المواطنين الاستفادة الكاملة والمتساوية من جميع القوانين والإجراءات المتعلقة بأمن الشخص وممتلكاته**"(Field, 2004, p.509). وقد صيغ القانون بوصفه تطبيقًا للتعديل الثالث عشر، الذي أنهى العبودية ومنح فعليًا حقوق المواطنة للعبيد السابقين الذي صوت عليه الكونغرس في 13 أذار 1866 .(Cong. Globe,1866, p.1366–1367). مع أن موافقة الكونغرس أصبحت واقعًا، وجهت الأمة أنظارها نحو الرئيس وترقبت بفارغ الصبر إجراءه بشأن قانون الحقوق المدنية. هل سيقوم جونسون برفض مشروع القانون (الفيتو)، وبذلك يكمل الانفصال عن الحزب الذي انتخبه إلى المنصب، أم سيوقع على القانون ويحاول إحداث مصالحة؟(Clark, 1970, p.23-24)، وردًا على ذلك استعمل الرئيس حق النقض ضد القانون في 27 آذار 1866 برسالة أرسلها الى مجلس الشيوخ ابرز ما جاء فيها: "**يؤسفني أن مشروع القانون الذي أصدره مجلس الكونغرس بعنوان (قانون حماية الاشخاص في الولايات المتحدة بحقوقهم المدنية) يتضمن احكامًا لا استطيع الموافقة عليها**". ثم اضاف: "**هل من الضروري اعتبار ما يقرب اربعة ملايين شخص خرجوا لتوهم من العبودية الى الحرية مواطنين بشكل قانوني لكي يتسنى لهم التمتع بالحقوق المدنية، وهذه الحقوق بموجب القوانين الاتحادية وقوانين الولايات مكفولة لجميع الاجانب المقيمين**" Foster,

(1866, p.213-216). ومن خلال هذا الإجراء فقد جونسون –بشكل قاطع– فرصته في المصالحة مع حزبه وقيادته في إدارة إعادة عملية الإعمار(Burgess, 1902, p.72).

واعترض جونسون على جعل "الزنوج" مواطنين في الولايات المتحدة، في وقت كانت فيه إحدى عشرة ولاية غير ممثلة في الكونغرس، ووفقًا لرأيه فإن القسم الأول من القانون ميّز ضد الأجنبي المتعلم لصالح "الزنجي" الجاهل؛ واقترح جونسون أن يخضع "الزنجي" لفترة اختبارية قبل منحه حق المواطنة. واعترض على توسيع السلطة الفيدرالية على حساب الولايات، وعدّ جونسون أن القانون برمته يقع خارج روح الدستور وإن قانون الحقوق المدنية أنشأ: "**من أجل ضمان أمن العرق الملوّن، ضمانات تتجاوز بلا حدود أي ضمانات سبق أن وفرها الحكم العام للعرق الأبيض. فالتمييز على أساس العرق واللون، وفقًا لأحكام القانون، أصبح يعمل لصالح العرق الملوّن وضد العرق الأبيض. كما أنها [أي: الأحكام] تتدخل في التشريعات المحلية للولايات، وفي العلاقات التي تنشأ حصريًا بين الولاية ومواطنيها، أو بين سكان الولاية الواحدة، وهو ما يُشكّل امتصاصًا وافتراضًا للسلطة من جانب الحكومة العامة، الأمر الذي إن جرى التسليم به لابد أن يقوّض نظامنا الفيدرالي القائم على السلطات المحدودة ويهدم الحواجز التي تصون حقوق الولايات**" .(Richardson, 1899, p.405-413)

وبدأ مجلس الشيوخ مناقشة تجاوز الفيتو الرئاسي في 4 نيسان 1866، إذ قدم ليمان ترمبول ردًا لاعتراضات جونسون على مشروع القانون(Cong Globe, 1866, p.1755-1809)، وجوبه الفيتو الرئاسي بإدانة شديدة، ففي الخامس من نيسان 1866، هاجمت صحيفة ذا نيشن (The Nation) رسالة الفيتو ووصفتها بأنها: "**واحدة من أكثر وثائق الدولة مدعاة للخزي وأن ما تضمنته من مراوغات غير نزيهة وشعارات وضيعة لا تثير سوى الازدراء**"(The Nation, April 5, 1866). أما صحيفة هاربرز ويكلي فعدّت اعتراض جونسون على مشروع القانون مجرد سوء فهم، مؤكدة أن القانون كان سيكون ذا تطبيق شامل، وفي رسالة كتبها إلى شقيقه ويليام(William)، شجب جون شيرمان (John Sherman) (1823-1900) (Burton, 2014) جونسون قائلًا: "**إنه غير مخلص لقد خدع وأضلّ أفضل أصدقائه. وأنا أعلم أنه جعل الكثيرين يعتقدون أنه سيوافق على قانون الحقوق المدنية**" Harper's Weekly, X April (14, 1866). وفي 6 نيسان 1866، صوّت مجلس الشيوخ على تجاوز الفيتو بفارق صوت واحد فقط؛ إذ صوّت 33 جمهوريًا لصالح القانون، فيما عارضه 10 ديمقراطيين وخمسة جمهوريين McKitrick, 1988, (p.11)، وفي 9 نيسان 1866 مضى مجلس النواب في تجاوز فيتو جونسون رافضًا السماح بفتح باب النقاش وتجاوز الفيتو الرئاسي. وقد حصل الاقتراح على تأييد 122 جمهوريًا، و41 صوتًا معارضًا واصبح قانون الحقوق المدنية لعام 1866 نافذًا. (McKitrick, 1988, p.11) لتكون هذه اول مرة في تاريخ الولايات المتحدة يلغى فيها فيتو رئاسي بشأن تشريع، وفي اليوم التالي لإعادة اقرار الكونغرس لقانون الحقوق المدنية، وصلت رسالة من مؤتمر الكنيسة الأسقفية الميثودية (Methodist Episcopal Church)

(Richey, 2012, p.125-139)تشيد بهم لإقرار مشروع قانون يبعث البهجة في قلب الأمة المخلصة (McKitrick, 1988, p.11). وبعد أيام قليلة عبّر المواطنون "السود" في شيكاغو عن سرورهم بالصيغة الآتية:"**إذ نحب وطننا بأسره بحب لا يقلّ إخلاصًا عن أي عدد مماثل من أبناء الشعب الأميركي وظللنا دائمًا أبناءها المخلصين فإننا لم نتمكن إلا الآن من إدراك إشراقة فجر ساعة الحرية الأولى**" (Documents, 1866, No. 109, p.3).

وعدّ إقرار قانون الحقوق المدنية لعام 1866 إنجازًا جديرًا بالتقدير، فقد رأت صحيفة ذا نيشن أنه أهم مشروع قانون ناقشه الكونغرس على الإطلاق، وصرّحت بأنه: "**المحاولة الأولى التي قامت بها الأمة لترجمة نظرية حقوق الإنسان، التي ادّعت أنها تقوم عليها، إلى حيّز التطبيق**" Newspaper The) Nation, 1866). وبالمثل وصفت صحيفة هاربرز ويكلي (Harper's Weekly) القانون بأنه "**الميثاق الأعظم الذي أطاح بكل التشريعات الصادرة عن الولايات والمعادية لترسيخ المساواة في الحقوق المدنية**" (Newspaper Harper's Weekly, 1866) وفي خطاب ألقاه جون جاي الابن (John Jay Jr) (1817 – 1894) (Snodgrass, 2008, p.289-290) أمام نادي عصبة الاتحاد (Club Union League) في نيويورك بتاريخ 23 حزيران 1866 أشاد بالتشريع المتعلق بالحقوق المدنية وعدّه:" **الانتصار العظيم الأخير في الحرب ضد العبودية**"(Hyman, 1967, p.310).

وبالنسبة إلى كثيرين شكّل فيتو جونسون على قانون الحقوق المدنية لعام 1866 خطأه السياسي الفادح والمحدّد لمسيرته، إذ وضع أسس مواجهة مستمرة مع الكونغرس طيلة مدة رئاسته. ذلك الفيتو قوض بشكل جوهري دعمه بين الجمهوريين في الكونغرس. وبالنسبة إلى آندرو جونسون لم يكن هناك مجال للتسويات أو المفاوضات مع خصومه في الكونغرس، وأصبحت الحياة السياسية للأمة محصورة في صراع وحيد للإرادة والقوة(Stewart, 2009, p.53-54).

وكانت هنالك ثلاثة اهداف أساسية للمشرعين الأمريكيين؛ ليتمكنوا من دمج المواطنين السود داخل المجتمع الأمريكي عندما تم إقرار القانون، فكان هدفهم الأول هو أن يصبح جميع السود مواطنين في الولايات المتحدة، والهدف الثاني يبين حقوقهم المدنية دون النظر إلى حالتهم السابقة ويتمتعون بحقوق المواطنة كما يتمتع بها أقرانهم من البيض، أما الهدف الثالث فكان يتضمن حظر حرمانهم من أي حق من تلك الحقوق، مما يعني أن قوانين السود التي سنت في عموم الولايات الجنوبية أصبحت باطلة بموجب أحكام هذا القانون" (Kull, 1994, p.77).

ثالثا: التعديل الرابع عشر في مناقشات الكونغرس الأمريكي1866:

إن النظر في التعديل نفسه يعيدنا زمنيًا إلى الوراء؛ لأنه لم يُعرض في البداية كوحدة متكاملة، بل قُدِّم على شكل أقسام، ولم تُتَّخذ قرارات نهائية بشأن هذه الأقسام في كلا المجلسين إلا بعد الفراغ من قانون الحقوق المدنية، إذ جرى تأجيلها جانبًا؛ لإفساح المجال الكامل لذلك التشريع المهم. وقد تكون هناك اعتبارات

أخرى أيضًا أدّت إلى تأجيل مناقشة التعديلات المختلفة؛ ومن ذلك، إتاحة الفرصة للجنة إعادة الإعمار لصياغة خطتها الكاملة لإعادة الإعمار وتقديمها، ومنحها الوقت الكافي لجمع أكبر قدر ممكن من الأدلة التي تعين على إقرار تلك الخطة، أو تأجيل الحسم النهائي إلى ما بعد انتخابات الربيع في بعض ولايات نيو إنجلاند؛ لئلا تتأثر المصالح الجمهورية سلبًا بخطة إعادة الإعمار المقترحة(Flack, 1908, p.53).

وكانت أولى مهام مجلس النواب الأميركي، اليوم الأول من انعقاد الكونغرس التاسع والثلاثين، استبعاد الولايات المتمردة السابقة، وتعيين اللجنة المشتركة لإعادة الإعمار، وقدم السيناتور ثاديوس ستيفنز قرار : "**قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الكونغرس المجتمعين أن يتم تعيين لجنة مشتركة مكوّنة من خمسة عشر عضوًا، تسعة منهم من مجلس النواب وستة من مجلس الشيوخ، للتحقيق في أوضاع الولايات التي شكلت ما يُسمّى الولايات الكونفدرالية الأميركية، وإعداد تقرير بشأن ما إذا كانت تلك الولايات أو أيّ منها مؤهلة للتمثيل في أي من مجلسي الكونغرس، مع السماح لها بتقديم تقريرها في أي وقت من خلال مشروع قانون أو وسيلة أخرى؛ والى حين تقديم هذا التقرير واتخاذ الكونغرس قرارًا نهائيًا بشأنه، لا يُقبل أي عضو من الولايات الكونفدرالية في أي من المجلسين؛ وتُحال جميع المستندات المتعلقة بتمثيل تلك الولايات إلى اللجنة المذكورة دون نقاش**"(Lash, 2020, p.21).

وفي الخامس كانون الأول 1865 قدم ثاديوس ستيفنز في مجلس النواب الأميركي مشاريع تعديلات دستورية كان اولها ديون الولايات الكونفدرالية ونص على:"**لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأي ولاية في الاتحاد أن تتحمّل أو تدفع في أي وقت أي جزء من ديون ما يُسمّى بالولايات الكونفدرالية الأميركية، أو ديون أي ولاية تعاقدت لشنّ حرب على الولايات المتحدة**". اما التعديل الثاني توزيع التمثيل النيابي فنص على:"**يُوزَّع النواب بين الولايات التي تكون ضمن الاتحاد بحسب عدد الناخبين القانونيين؛ ولهذا الغرض لا يُعدّ من الناخبين القانونيين إلا من كان مواطنًا بالولادة أو متجنّسًا من الأجانب. ويتولى الكونغرس وضع الإجراءات اللازمة لإحصاء عدد هؤلاء الناخبين. ويُجرى تعدادٌ صحيح للناخبين القانونيين في الوقت نفسه الذي يُجرى فيه التعداد العام**". وكان التعديل الثالث الذي تضمن المساواة امام القانون فنص على ما يأتي:"**تُطبّق جميع القوانين الوطنية وقوانين الولايات على جميع المواطنين على قدم المساواة، ولا يجوز إحداث أي تمييز بسبب العِرق أو اللون**"(Ames, 2010, p.220).

وفي اليوم التالي قدم جون بينغهام، مشروع تعديلين دستوريين في مجلس النواب الأميركي، الأول يخص ديون المتمردين ونص على:" **يحظر على الحكومة الفيدرالية أو على أي ولاية دفع أو تحمل أي دين تمَّ أو قد يُعقد في المستقبل لدعم أي تمرد ضد الولايات المتحدة**". اما التعديل الثاني فيخص المساواة أمام القانون ونص على:" **يمنح الكونغرس الصلاحية لسنّ جميع القوانين اللازمة والملائمة لضمان الحماية المتساوية لجميع الأشخاص في كل ولاية من ولايات الاتحاد في حقوقهم، وحياتهم، وحريتهم، وملكياتهم**" (Cong. Globe, 1865, p14) . وأفاد السيناتور إدغار كوان (Edgar Cowan) (1815 - 1885)

(Blanchard, 1900, p.47-60) بأن هناك العديد من التعديلات قيد النظر. وشملت تلك المقترحات إجراءات لإلغاء المجمع الانتخابي وانتخاب الرؤساء بالاقتراع الشعبي المباشر؛ والتصريح بأن الاتحاد غير قابل للانفصام؛ ومنع التعويض لمُلاّك العبيد المُعتَقين؛ وإلزام كل ولاية بتأمين السعي وراء السعادة لجميع السكان دون تمييز عِرقي؛ وتغيير الاسم الرسمي للبلاد من الولايات المتحدة إلى الاسم الأكثر وحدوية أمريكا (Cong. Globe, 1866, p672, 708.).

وكانت مهمة فرز تلك المقترحات وصياغة التعديلات الدستورية التي ستُعرض على الكونغرس منوطة بـ **اللجنة المشتركة لإعادة الإعمار**، وهي هيئة مكوّنة من خمسة عشر عضوًا تم تعيينها في 12كانون الأول 1865. ولم تقتصر مهام اللجنة على صياغة محتوى ولغة التعديل الرابع عشر فحسب، بل أجرت أيضًا جلسات استماع موسّعة حضرها لا يقل عن 144 شاهدًا بشأن الأوضاع في الجنوب. وكشفت الشهادات أمام اللجنة عن انتهاكات مروعة للحقوق الأساسية للعبيد السابقين، وعداء واسع النطاق في الجنوب تجاه أنصار الاتحاد البيض وكذلك تجاه الشماليين، مما عزز القناعة بضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات الفيدرالية. تم تشكيل اللجنة بحيث تعكس نطاق الآراء داخل الحزب الجمهوري، كان رئيس اللجنة فسيندن يمثل المعتدلين البارزين، في حين مثّل ستيفنز وآخرون التيار الراديكالي(Maltz, 2015, p.291).

وحظيت مقترحات ستيفنز وبينغهام، إلى جانب مقترحات أخرى قُدمت منذ افتتاح جلسات الكونغرس، بدراسة جادة من قبل اللجنة المشتركة لإعادة الإعمار بعد فشل محاولتها الأولى لتمرير التعديل في 9 أذار. وقد أقنع إقرار قانون الحقوق المدنية في الشهر نفسه، يليه تجاوز حق النقض الرئاسي في أوائل نيسان، أنصار التعديلات بأنهم، على الرغم من الاختلافات الفلسفية بين الجمهوريين، كانوا متحدين بما يكفي لتأمين أصوات مجلس النواب ومجلس الشيوخ اللازمة لتمرير بعض الإجراءات المعقولة والفعالة، وكانت التحديات تكمن في تحديد أي المقترحات تختار من المقترحات المتعلقة بالمواطنة، وحق التصويت، والحقوق المدنية، ومعاقبة قادة الكونفدرالية وأنصارها ومموليها، وبقدر ما كان اختيار الإصلاحات يمثل تحديًا، كانت الاستراتيجية لضمان إدراجها النهائي في الدستور تمثل أيضًا مسألة معقدة(Benedict, 1974, p.162-166).

وعلى الرغم من إقرار قانون الحقوق المدنية في نيسان من ذلك العام، إلا أن بينغهام وستيفنز اعتقد أن هناك حاجة لحماية إضافية. وبفعل إلحاحهما، أقنعا اللجنة المشتركة بإقرار تعديل صاغه بينغهام، يمنح الكونغرس سلطة سن تشريعات نص على :" **لا يجوز لأي ولاية سن أو تنفيذ أي قانون يقوض أو يحرم أيًا من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة، ولا يجوز لأي ولاية حرمان أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛ ولا أخذ الممتلكات الخاصة للاستخدام العام دون تعويض عادل؛ ولا حرمان جميع الأشخاص فيها من المساواة في حماية القانون. ويجب أن يكون للكونغرس السلطة في سن جميع القوانين اللازمة والملائمة لتنفيذ هذا البند**" (Cong Globe, 1866,

(.p.1033–1034. وقد عارض الديمقراطيون المحافظون وبعض الجمهوريين هذا التعديل، وقال روبرت هيل (Robert Hill) من نيويورك أنه "**سيقضي تمامًا على حقوق الولايات وشؤونها الداخلية**" New) York Times, February 28, 1866) ، وجاء اعتراض مختلف وأكثر تأثيرًا من عضو الكونغرس جايلز هوتشكيس (Giles Hotchkiss) (1878-1815) (Review, 1894, p.13-15) إذ أشار إلى أن التعديل المقترح يترك حماية حقوق المواطنين بالكامل لتقدير الكونغرس، وسأل: ماذا سيحدث إذا استعاد الديمقراطيون السلطة في المستقبل وفشلوا في استعمال هذه السلطة لمنع إساءة الولايات؟ وجادل هوتشكيس بأن الأفضل هو حظر الولايات صراحةً من التمييز ضد أي فئة من المواطنين(Clemenceau, 1928, p.278-279). وأثار الإصلاحيون مخاوف مختلفة، بحجة أن ضمان الحقوق الأساسية بتشريع قابل للإلغاء أمر محفوف بالمخاطر. كما قال أحد أعضاء الكونغرس:"**قد نقر قوانين اليوم، وقد يلغيها الكونغرس القادم**" .Cong) Globe, 1866, p.1095). وقد فشلت خطة بينغهام في الحصول على موافقة اللجنة، لكن مع إدخال تعديلات، شكلت هاتان الفكرتان الأساسيتان ضمان امتيازات وحصانات المواطنين وحماية القانون على قدم المساواة سيشكلان جوهر التعديل الرابع عشر، وأجل تعديل بينغهام الى اجل غير مسمى (Wilfred, .Codrington, 2021, p.116)

وكان الطريق نحو إقرار التعديل الرابع عشر طويلًا وصعبًا، إذ مرّ بمحاولات فاشلة تتعلق بالتمثيل في الكونغرس والمساواة أمام القانون قبل الوصول إلى الصيغة النهائية، مما جعل الأمر يبدو وكأنه وصل إلى طريق مسدود، ولم تجتمع اللجنة المشتركة أصلًا من أوائل أذار حتى أوائل نيسان، لذا اعتمدت اللجنة المشتركة استراتيجية سياسية اقترحها على روبرت ديل أوين(Robert Dale Owen) (1801 - 1877) (Pancoast, Lincoln, 2007)، على ثاديوس ستيفنز تقوم على ربط مجموعة متنوعة من التدابير معًا بشكل لا ينفصل في تعديل واحد. وقد صُممت هذه الاستراتيجية لكسب أوسع تحالف ممكن من الدعم، وزيادة احتمال إقرار الكونغرس وتصديق الولايات على تعديل إعادة الإعمار، وصاغت اللجنة تعديلًا من خمسة أقسام يدمج مبادرات ستيفنز وبينغهام ضمن إطار أوين في 11 نيسان 1866 نصت على:

- **المادة الأولى** :تنص على أنه ابتداءً من 4 تموز 1876، لا يجوز التمييز على أساس اللون، وأن جميع المواطنين الذكور الذين أتموا الحادية والعشرين من العمر سيكونون ناخبين شرعيين في جميع الانتخابات، الفيدرالية والولائية.
- **المادة الثانية** :تنص على أنه خلال مدة عشر سنوات ابتداءً من الرابع من تموز المقبل، سيتم تخصيص مقاعد مجلس النواب والأصوات الانتخابية للرئيس ونائبه وفقًا لعدد الناخبين الشرعيين في الولايات المختلفة، وبعد انتهاء تلك المدة، سيتم التوزيع بحسب عدد السكان كما هو الحال حاليًا.
- **المادة الثالثة** :تنص على أنه بعد إقرار هذا التعديل، لن يكون هناك أي تمييز في الحقوق المدنية، مؤكدًا في الواقع دستورية قانون الحقوق المدنية.

- **المادة الرابعة** :تنص على أنه لا يجوز تحميل أي التزامات أو مسؤوليات ناتجة عن دعم التمرد، أو دفع أي تعويض عن العبيد الذين تحرروا بوساطة السلطات العسكرية، على الولايات المتحدة أو أي ولاية.
- **المادة الخامسة:** يُرفق بهذا التعديل قانون تنفيذ هذه البنود بوساطة الكونغرس ينص على أنه عندما تصدق أي من الولايات المتمردة على التعديل أعلاه، وتغير دساتيرها وقوانينها لتتوافق معه، سيسمح لها بالمشاركة في التشريع، ويُخول لممثليها شغل مقاعدهم في الكونغرس، دون أي شروط أو أحكام إضافية (Bois, 1998, p.301-302).

وعدّ ستيفنز اقتراح أوين أفضل اقتراح، وسرعان ما عرضه أمام اللجنة المشتركة، التي أقرته بعد إدخال عدة تغييرات على الصياغة. إلا أن الأعضاء قرروا تأجيل عرضه على مجلس النواب حتى عودة رئيس اللجنة رئيس اللجنة فسيندين من مرضه، وفي تلك الأثناء حذرّ أعضاء الكونغرس الجمهوريون من نيويورك وإنديانا وكاليفورنيا وعدة ولايات أخرى من أن حق التصويت "للسود"، حتى لو تم تأجيله لعقد من الزمن، سيكون غير محبب بين ناخبيهم. وبهدف ضمان أن تعتمد اللجنة شيئًا يمكن أن يمرّ اقتراح ستيفنز نفسه حذف بند حق التصويت. وبحلول الوقت الذي تم فيه تقديم التعديل في الكونغرس، لم يكن يشبه خطة أوين الأصلية سوى القليل. إذ عكست التعديلات التي أُجريت على خطة أوين تسويات حاولت إرضاء المصالح المتضاربة داخل الحزب الجمهوري وداخل اللجنة نفسها(Jellison, 1962, p.207-208).

قدّم ثاديوس ستيفنز في مجلس النواب ووليام بيت فيسندين في مجلس الشيوخ في يوم الاثنين 30 نيسان 1866 خطة لجنة إعادة الإعمار، وكحال خطة أوين تألف التعديل المقترح من خمسة أقسام:

- **القسم الأول:** لا يجوز لأي ولاية أن تسنّ أو تُنفّذ أي قانون من شأنه أن ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة؛ ولا يجوز لأي ولاية أن تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الملكية دون اتباع الاجراءات القانونية الواجبة؛ ولا يجوز لها حرمان أي شخص من أي حق من حقوقه ضمن نطاق اختصاصها.
- **القسم الثاني:** تُوزّع مقاعد النواب بين الولايات المختلفة التي تشكّل جزءًا من هذا الاتحاد وفقًا لعدد السكان في كل ولاية، مع احتساب العدد الكلي للأشخاص في كل ولاية، باستثناء الهنود غير الخاضعين للضرائب. ولكن متى حُرِم أي جزء من المواطنين الذكور في أي ولاية ممن لا يقل عمرهم عن واحد وعشرين عامًا من حق الانتخاب، أو قُيّد هذا الحق بأي شكل آخر، باستثناء حالات المشاركة في التمرّد أو ارتكاب جريمة أخرى، تُقلّل قاعدة التمثيل في تلك الولاية بما يتناسب مع نسبة عدد المواطنين الذكور المحرومين إلى العدد الكلي للأشخاص المؤهلين في الولاية.
- **القسم الثالث:** يُستبعد من حق التصويت لانتخاب أعضاء الكونغرس والناخبين للرئيس ونائب الرئيس للولايات المتحدة، كل شخص كان قد انضم طواعيةً إلى التمرّد الأخير، مقدمًا له العون والدعم، حتى اليوم الرابع من تموز سنة 1870.

- **القسم الرابع:** لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأي ولاية أن تتحمّل أو تدفع أي دين أو التزام سبق تكبّده، أو قد يُتكبّد مستقبلًا، لدعم التمرّد أو الحرب ضد الولايات المتحدة، ولا أي مطالبة بالتعويض عن فقدان خدمة أو عمل غير طوعي.
- **القسم الخامس:** يكون للكونغرس سلطة إنفاذ أحكام هذه المواد بالتشريعات المناسبة (Cong. Globe, 1866, p.2286–2287).

القسم الأول من التعديل المقترح الذي نظر فيه مجلس النواب لم يغير سوى القليل من لغة بينغهام الأصلية التي تحظر انتقاص الولايات من الحقوق الفردية أو إنكار الحماية المتساوية أو الأصول القانونية الواجبة. ومن الجدير بالذكر أنّه بدلًا من مجرد منح الكونغرس سلطة حماية حقوق المواطنين إذا اختار ذلك، تمّ إعلان هذه الحقوق على أنّها مطلقة. فقد أعطت الضمانات المتعلقة بامتيازات وحصانات المواطنين، والأصول القانونية الواجبة في مسائل الحياة والحرية والملكية، والحماية المتساوية للقوانين معنى محددًا للمواطنة الأمريكية(Aynes, 1993 p.57–104).

وفي دفاعه عن القسم الأول من التعديل صرح بينغهام أن التعديل المقترح قائم على كلمات الدستور نفسه كما وصلنا من أيدي واضعيه المؤسسين. كل كلمة من كلمات التعديل المقترح موجودة اليوم في دستور بلادنا، عدا الكلمات التي تمنح صراحة السلطة للكونغرس الأمريكي. أما بقية نص القرار، فموجود في القسم الثاني من المادة الرابعة، وجزء من التعديل الخامس الذي اعتمده الكونغرس الأول في عام 1789، وأصبح جزءًا من دستور البلاد. ونص القسم الثاني من المادة الرابعة هو: "**يستحق مواطنو كل ولاية جميع الامتيازات والحصانات الخاصة بالمواطنين في الولايات المختلفة**"(Arnold, 2018, p.75). ونص التعديل الخامس على: "**لا يجوز حرمان أي شخص من حياته أو حريته أو ملكيته دون إجراءات قانونية مناسبة**" Levy, 1969 p.626-666). وأكد أن التعديل المقترح لا يفرض على أي ولاية من ولايات الاتحاد، أو على أي مواطن من أي ولاية، أي التزام لم يكن مفروضًا عليهم بالفعل بموجب نص الدستور ذاته. ولا حاجة لتذكير السادة هنا بأن الدستور، كما صيغ أصلًا واعتمده شعب هذا البلد كله، ينص على:"**هذا الدستور، والقوانين الصادرة بموجب سلطته، وكل المعاهدات التي أُبرمت أو ستُبرم تحت سلطة الولايات المتحدة، ستكون القانون الأعلى في البلاد؛ ويكون القضاة في كل ولاية ملزمين بها، بغض النظر عن أي شيء في دستور أو قوانين أي ولاية يخالف ذلك**"(Raphael, 2017, p.99).

وأعاد القسم الثاني من التعديل المقترح إحياء خطة ستيفنز التي كانت قد هُزمت سابقًا، والتي تنصّ على تقليص التمثيل في الكونغرس إذا حُرم أي من المواطنين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن واحد وعشرين عامًا من حق التصويت. ودون تحدّي مباشر لمزاعم الولايات بشأن سلطة تحديد شروط الاقتراع، وهي المزاعم التي احترمها المؤسسون عام 1787، منح هذا البند الحكومة الفيدرالية سلطة معاقبة الولايات التي تقيد هذا الحق. وقد احتجّ دعاة حقوق المرأة بشدة على هذا البند المتحيّز جنسيًا، الذي مثّل أول إشارة صريحة لحقوق

الذكور فقط في الدستور، لكن مصممي التعديل، الذين كان همّهم الأساس قضية حقوق التصويت للأمريكيين الأفارقة، لم يتأثروا بذلك(Foner, 1988, p.255).

وتطرّقت الأقسام المتبقية من التعديل المقترح بشكل أكثر تحديدًا إلى استياء الشمال من الوضع الراهن لإعادة الإعمار. فقد حرم القسم الثالث من حق التصويت كل مَنْ دعم الكونفدرالية، وبعبارة أخرى، معظم البيض في الجنوب تقريبًا. أما القسم الرابع، الذي نشأ أيضًا من قرارات ثاديوس ستيفنز، فقد حظر دفع الديون الكونفدرالية أو تعويض ملاك العبيد السابقين عن ممتلكاتهم المُحرّرة. وكانت هذه البنود أصدق تعبير عن وجهة نظر الشمال التي ترى أنّ الجنوب يجب أن يدفع ثمن ذنوبه وألا يُسمح له بتكرارها. أما القسم الأخير، الذي يعكس القسم الثاني من التعديل الثالث عشر ويسعى لضمان تنفيذ الإصلاحات الدستورية، فقد منح الكونغرس سلطة إنفاذ التعديل الجديد(Kyvig, 2016, p.254).

وبعد أن خرج التعديل من اللجنة المشتركة لإعادة الاعمار خضع لنقاشات الكونغرس، واستغرق الأمر ثلاثة أيام في مجلس النواب، في حين واجه معارضة نسبية قليلة في مجلس الشيوخ، وأعاد الديمقراطيون رفع شعار حقوق الولايات وأدانوا المقترح بوصفه إجراءً يهدف إلى إدامة سيطرة الحزب الجمهوري على السلطة. وعبّر ويليام إ. بينك (William E. Pink) من أوهايو عن مشاعر حزبه قائلًا: "**إذا جردنا هذا الإجراء من كل الأقنعة فهو مجرد خطة لحرمان إحدى عشرة ولاية من التمثيل، ولمنع الاستعادة الكاملة للاتحاد إلى أجل غير مسمى، ولإدامة سلطة حزب مناطقي وخطير**"(Cong Glob, 1866, p.2461).

في حين دافع الجمهوري جون بينغهام، عن التعديل مؤكدًا انه لا ينتهك حقوق الولايات قائلًا:"**لم يسلب التعديل أي ولاية أي حق كان لها على الإطلاق. لم يكن لأي ولاية الحق في حرمان أي رجل حر من الحماية المتساوية للقوانين أو في تقييد امتيازات أو حصانات أي مواطن من مواطني الجمهورية، على الرغم من أن العديد منهم قد افترضوا هذا الحق ومارسو**"(Broek, 1951, p.212).

واتفق الجمهوريون المعتدلون على مقترحات التعديل الرابع عشر لكنهم اعترضوا على قسم الحرمان من الحقوق الانتخابية المنصوص عليه في القسم الثالث، وقد وجهوا العديد من الانتقادات إذ عُدّ خطرًا على تصديق التعديل؛ لأن الجنوب لن يقبل أبدًا بحرمان أبرز مواطنيه من الحقوق الانتخابية. وكان الاقتراح غير ملائم؛ فوفقًا لمارتن راسل ثاير (Martin Russell Thayer) من بنسلفانيا: "**إنه بدا وكأنه عرض للسلام والاستعادة لشعوب الولايات التي كانت في تمرد، بيد واحدة، بينما تنتزعها منهم باليد الأخرى**" (Cong Globe, 1866, p.2510). وأضاف أن هذا القسم قد يُجدد الصراع الدموي للحرب الأهلية. ومن جهة أخرى اعترض العديد من الجمهوريين الراديكاليون على قسم الحرمان من الحقوق الانتخابية المنصوص عليه في القسم الثالث؛ لأنه لم يكن صارمًا بما فيه الكفاية(Cong Globe, 1866, p.2499) . وقد دعا بعضهم مثل: إفرايم ر. إكلي (Ephraim R. Eckley) من أوهايو إلى حرمان المتمردين من التصويت إلى الأبد وليس فقط حتى عام 1870. وأعلن ثاديوس ستيفنز أنه من دون هذا القسم يصبح المشروع بأكمله بلا قيمة،

إلا أنه شعر في الوقت نفسه بأنه كان متساهلًا جدًا، وقد عبّر عن إدانته ودعمه للمشروع في البيان التالي الصادر في 8 أيار 1866: "**لم أتخيل أبدًا أن يُلغى كل عقاب في المجتمع البشري. ستسود الفوضى والخيانة والعنف. هذا هو ألين العقوبات التي فُرضت على الخونة على الإطلاق. ومع ذلك، لن أقدّم أي تعديل، ولن أصوّت لأي تعديل، حتى لا ينهار النسيج كله**"(Hyman, 1967, p.325). وفي يوم 10 ايار1866 تم تمرير التعديل بغالبية 128 مقابل 37بفضل الانضباط الحزبي الصارم (Cong Globe, 1866, p.2545).

وعند الانتقال الى مجلس الشيوخ أخّر النظر في التعديل حتى 23 أيار 1866. وفي ذلك اليوم قدّم عضو مجلس الشيوخ الراديكالي من ميشيغان جاكوب م. هوارد بالنيابة عن فيسندين الذي كان مريضًا مرة أخرى، المقترح واستعد لقيادته عبر مجلس الشيوخ(McKitrick, 1988, p.353) . وخلال النقاش سمع الحضور في المدرجات مرة أخرى الحجج الأساسية نفسها وهي أن التعديل مسألة حزبية، وانتهاك لحقوق الولايات، ومحاولة لفرض حق تصويت "الزنوج" على الجنوب. وبعد نقاشات دامت ستة أيام شكل لجنة مكونة من خمسة أعضاء ضمت ويليام ب. فيسندين، لوضع التغييرات الأساسية التي تعكس توافق الرأي الجمهوري. وفي 29 أيار 1866(McKitrick, 1988, p.353) قدمت اللجنة تقريرها الذي اقرّ أولًا بحذف القسم الثالث بناءً على اقتراح ريفيردي جونسون، إذ كان التصويت 43 مقابل صفر. وبعد هذا الإجراء شرع جاكوب هوارد في عرض توصيات لجنة الاجتماع شملت التوصيات تعريفًا للمواطنة مشابهًا لما ورد في قانون الحقوق المدنية لعام 1866 ليُضاف إلى القسم الأول. وبشكل أساس فضّلت اللجنة بديل عضو مجلس الشيوخ دانيال كلارك (Daniel Clark) من نيوهامبشير للقسم الثالث الذي تم حذفه؛ إذ نص هذا البديل على استبعاد الأشخاص الذين أدوا القسم للحفاظ على الدستور ثم دعموا التمرد، من شغل المناصب الفيدرالية أما التغيير النهائي فتمثّل في إضافة ضمان ديون الاتحاد إلى القسم الرابع. ويمكن رفع هذه العقوبات بغالبية ثلثي أعضاء الكونغرس، (Cong. Globe, 1866, p.2869) حدث نقاش حاد داخل مجلس الشيوخ بين مؤيد ومعارض للتعديل فقدم الدعم من قبل السناتور لوك بولاند (Luke Poland) في خطابٍ ألقاه امام مجلس الشيخ في 5 حزيران 1866 أكد أن التعديل الرابع عشر ضروري لترسيخ مبادئ أساسية كانت موجودة نظريًا في الدستور لكنها عُطّلت عمليًا؛ بسبب تمادي مبدأ حقوق الولايات، ولاسيما في ولايات الجنوب قبل الحرب الأهلية. ويؤكد أن عبارة "امتيازات وحصانات المواطنين" لا تضيف مبدأ جديدًا بقدر ما تعطي الكونغرس سلطة تنفيذ ما كان مهملًا، بعدما أصبحت النصوص الدستورية السابقة بلا أثر فعلي. وبعد إلغاء العبودية، رأى بولاند أنه لا يوجد مبرر للاعتراض على بنود الإجراءات القانونية الواجبة والحماية المتساوية؛ لأنها تمثل روح النظام الجمهوري وأساس الحرية الأمريكية، وقد انتهكتها بالفعل تشريعات ولايات حديثة. ودافع عن ضرورة منح الكونغرس سلطة واضحة لإبطال أي قوانين ولائية تخالف هذه المبادئ، ويعدّ أن اشتراط تصديق ولايات الجنوب على التعديلات الدستورية قبل عودتها الكاملة إلى الاتحاد جزء مشروع من

خطة إعادة الإعمار وضمان عدم تكرار الانتهاكات التي قادت إلى التمرد (Cong. Globe, 1866, p.2960–2965).

في حين رأى السناتور غاريت ديفيس (Garrett Davis) في خطابه امام مجلس الشيوخ في الخامس من حزيران 1866 أن التعديل الرابع عشر معيب؛ لأنه يجمع خمسة موضوعات مختلفة في اقتراح واحد يُفرض على الشعب القبول به أو رفضه جملةً واحدة، مع أن من حقهم التصويت على كل جزء على حدة. ويؤكد أن الغاية الحقيقية من القسم الأول هي جعل السود مواطنين ودعم قانون الحقوق المدنية ودفعهم نحو مساواة مدنية وسياسية كاملة مع البيض، في حين لم تكن هناك حاجة لهذا النص بالنسبة إلى بقية الأعراق؛ لأن المواطنة بالميلاد كانت معترفًا بها أصلًا. ويعدّ أن نص "**امتيازات وحصانات المواطنين**" غير ضروري؛ لأنه مكرّس في الدستور، وأن بند الإجراءات القانونية الواجبة من شؤون سيادة الولايات ودساتيرها تكفل هذه الحقوق بالفعل، وكذلك يعترض على بند الحماية المتساوية؛ لأنه يوسّع سلطة الحكومة الفيدرالية على حساب صلاحيات الولايات(Lash, 2020, p.206).

وبعد نقاش مطوّل اجراه مجلس الشيوخ وادخال بعض التغييرات الطفيفة أقرّ مجلس الشيوخ التعديل في 8 حزيران 1866 بغالبية حزبية 43 مقابل 11 ، صوّت ضد المشروع أربعة جمهوريين فقط: إدغار كوان من بنسلفانيا، وجيمس دوليتل من ويسكونسن، ودانيال نورتون(Daniel Norton) (1829–1870) من مينيسوتا، وبيتر فان وينكل (Peter Van Winkle) (١٨٠٨ – ١٨٧٢) من فرجينيا الغربية (Cox, Politics, 1963, p.227-228). وفي 13 حزيران راى ثاديوس ستيفنز في خطابه أمام مجلس النواب عام 1866 أن التعديل الرابع عشر خطوة ضرورية لإعادة إدماج ولايات الجنوب المتمردة في إطار حكومة حرة ومتحضرة، وإن لم يكن في نظره الخطة المثالية التي كان يتطلع إليها. لكنه عبّر عن خيبة أمله؛ لأن الفرصة التاريخية لإعادة بناء المؤسسات على أساس المساواة الكاملة قد ضاعت، واضطر المشرّعون إلى الاكتفاء بترميم أسوأ جوانب النظام القديم بدل تغييره جذريًا. وحمّل السلطة التنفيذية مسؤولية إضعاف مشروع إعادة الإعمار، إذ هاجم الرئيس؛ لتفضيله الاستعادة على إعادة البناء. وفي النهاية وافق مجلس النواب على تعديلات مجلس الشيوخ بغالبية 120 مقابل 32، وكانت الانقسامات هنا أيضًا على أساس حزبي، إذ دعم الجمهوريون المشروع وعارضه الديمقراطيون(Cong. Globe, 1866, p.3148–3149).

وتضمنت المسودة النهائية للتعديل الرابع عشر التي أرسلت الى الولايات على (Samito, 2009, p.221-222):

القسم الأول: جميع الأشخاص المولودين أو المتجنّسين في الولايات المتحدة، والخاضعين لولايتها القضائية، هم مواطنون في الولايات المتحدة وفي الولاية التي يقيمون فيها. ولا يجوز لأي ولاية أن تضع أو تنفذ أي قانون يحدّ من الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها مواطنو الولايات المتحدة؛ ولا يجوز لأي ولاية أن

تحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الملكية دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، ولا أن تنكر على أي شخص خاضع لولايتها القضائية المساواة في الحماية بموجب القوانين.

القسم الثاني: تُوزّع مقاعد مجلس النواب بين الولايات المختلفة وفقًا لعدد سكانها، باحتساب العدد الكامل للأشخاص في كل ولاية، مع استثناء الهنود غير الخاضعين للضرائب. ولكن، إذا حُرم حق التصويت في أي انتخاب لاختيار ناخبي رئيس ونائب رئيس الولايات المتحدة، أو لاختيار ممثلي الكونغرس، أو المسؤولين التنفيذيين والقضائيين في ولاية ما، أو أعضاء هيئتها التشريعية، من أي من الذكور المقيمين في تلك الولاية، البالغين من العمر إحدى وعشرين سنة، والمواطنين في الولايات المتحدة، أو جرى الانتقاص منه بأي شكل، باستثناء حالات المشاركة في التمرد أو ارتكاب جريمة أخرى، فإن أساس التمثيل في تلك الولاية يُخفّض بنسبة عدد هؤلاء المواطنين الذكور إلى العدد الإجمالي للمواطنين الذكور البالغين إحدى وعشرين سنة في تلك الولاية.

القسم الثالث: لا يجوز لأي شخص أن يكون سيناتورًا أو نائبًا في الكونغرس، أو ناخبًا لرئيس أو نائب رئيس الولايات المتحدة، أو أن يتولى أي منصب مدني أو عسكري في حكومة الولايات المتحدة أو في أي ولاية، إذا كان قد سبق له أن أقسم، بصفته عضوًا في الكونغرس، أو موظفًا في الولايات المتحدة، أو عضوًا في الهيئة التشريعية لولاية ما، أو موظفًا تنفيذيًا أو قضائيًا في ولاية، على دعم دستور الولايات المتحدة، ثم شارك في تمرد أو عصيان ضدها، أو قدّم العون أو الدعم لأعدائها. ومع ذلك، يجوز للكونغرس أن يرفع هذا الحرمان بقرار يصدر بغالبية ثلثي أصوات كل من مجلسيه.

القسم الرابع: إن صحة الدين العام للولايات المتحدة، المصرَّح به بموجب القانون، بما في ذلك الديون الناجمة عن دفع المعاشات والمكافآت لقاء الخدمات في قمع التمرد أو العصيان، لا يجوز التشكيك فيها. ولكن لا يجوز للولايات المتحدة ولا لأي ولاية أن تتحمل أو تدفع أي دين أو التزام تم ترتيبه دعمًا لتمرد أو عصيان ضد الولايات المتحدة، ولا أي مطالبة بالتعويض عن خسارة أي عبد أو تحريره؛ بل تُعدّ جميع تلك الديون والالتزامات والمطالبات غير مشروعة ولاغية.

القسم الخامس: يملك الكونغرس سلطة إنفاذ أحكام هذه المواد عبر التشريعات الملائمة (James, 1959, p.203).

على الرغم من أن رد الفعل العام تجاه التعديل الرابع عشر كان متباينًا لكنه معتدل في المجمل، فقد أدرك معظم الناس طبيعة هذا التعديل على حقيقته، بوصفه حلًا وسطًا لا يحظى بدعم متحمس من أي وجهة نظر (McKitrick, 1988, p.355). وكان معظم الجمهوريين، بما في ذلك أولئك المؤيدون للرئيس جونسون، يعتقدون أنه يمكنهم التوحد خلف التعديل كمنصة انتخابية في انتخابات القادمة. وأشاد القاضي المساعد ستيفن جونسون فيلد (Stephen Johnson Field) (1816-1899) (McCloskey, 1954, p.72-103) بالاقتراح واصفًا إياه قائلًا: "**نحن أعضاء حزب الاتحاد الجمهوري يمكننا التوحد بحرارة في**

دعمه وإذا امتنع الرئيس عن الموافقة فسيقطع كل الصلات مع حزب الاتحاد"(Hyman, 1967, p.343).

في حين رأى القس جورج لويس برنتيس (George Lewis Prentiss) (1816–1903) من نيويورك في بيانه الآتي :"**كلما تأملت هذا التعديل أكثر أدركت أنه يتحدث عن نفسه ولا يحتاج إلى مفسر. إنه يستحق عن جدارة أن يحتل مكانة بارزة في دساتيرنا الأمريكية، كماغنا كارتا أمريكية. وكلما تم التدبر فيه، كلما استحسنته عقول وضمائر الأمة، بوصفه أساسًا حكيمًا وعادلًا وسخيًا لتسوية المسائل الناشئة عن التمرد. إنه بالكاد التجسيد الحقيقي للرحمة والاعتدال الوطني، لا يحمل في طياته أي غرض انتقامي أو قسوة، بل إن السبب الوحيد المحتمل للشكوى منه هو لطفه الشديد**"(Hyman, 1967, p.354). وشاركت صحيفة ذا نيشن هذا الرأي إذ يمثل التعديل "**تقدمًا كبيرًا في الأخلاق العامة، وزيادة ملحوظة في تأثير المشاعر الدينية على العمل السياسي، بحيث يقدم شعب منتصر لشعب مهزوم، الذي أظهر الكراهية والازدراء حتى ساعة هزيمته، شروط سلام ووحدة لا تلزمه سوى أن يحقق العدالة ويحب الرحمة**" (The Nation, September 2, 1866). تلقى التعديل المقترح أيضًا بعض الانتقادات، فقد جادل تشارلز سومنر "**بأن التعديل بدون بند يضمن حق التصويت للسود كان سيئًا مثل ساق الخروف التي قُدمت لصامويل جونسون على العشاء: سيئة التغذية، سيئة الذبح، سيئة الحفظ، وسيئة التقديم**" (Franklin, 1961, p.62). ومع ذلك وعلى الرغم من هذا الموقف دعم سومنر إلى جانب ثاديوس ستيفنز التعديل بعدّه أفضل إجراء ممكن الحصول عليه(Hyman, 1967, p.337).

رابعًا: موقف الرئيس جونسون والجنوب من التعديل الرابع عشر والمصادقة عليه 1866–1868:

عندما أرسل وزير الخارجية ويليام سيوارد التعديل الرابع عشر إلى الولايات للتصديق عليه في 16 حزيران 1866، كانت معظم الولايات الجنوبية امتثلت بالفعل لشروط إعادة الإعمار، وانتخبت مسؤوليها الخاصين، فضلًا عن أنها كانت قد سمعت الرئيس أندرو جونسون وهو يدافع عن أهليتها لإعادة الانضمام إلى الاتحاد دون أي متطلبات إضافية. والآن جاء التعديل الرابع عشر ليشكل ضربة جديدة لحقوق الولايات، وكان القادة السياسيون الجنوبيون يخشون أن يشير التعديل إلى بداية شروط إضافية يُفترض فرضها على الجنوب من قبل الجمهوريين الراديكاليين، فهو يمثل "**دستور سامتر وليس أبوماتوكس**". وبناءً على هذا الاعتقاد، تطلعت الولايات الجنوبية إلى الرئيس لإشارة تؤيد أو ترفض الاقتراح(James, 1956, p.477-478).

وكانت الأمة بأسرها تتابع بترقب رد فعل الرئيس جونسون على اقتراح الكونغرس، ففي رسالة أرسلها إلى مجلس النواب ومجلس الشيوخ بتاريخ 22 حزيران 1866 أوضح جونسون معارضته التامة للتعديل، إذ إن عرض التعديل الرابع عشر على الولايات يتم في ظرف غير عادي؛ لأن إحدى عشرة ولاية لا تزال بلا تمثيل في الكونغرس، ولأن الشعب لم يُتح له التعبير عن رأيه في قضايا خطيرة كهذه، ويؤكد أن إرسال التعديل إلى حكّام الولايات إجراء إداري بحت لا يعني موافقة السلطة التنفيذية عليه، ويثير شكوكًا حول

انسجام تصرّف الكونغرس مع إرادة الأمة، وحول مدى مشروعية مطالبة هيئات تشريعية منتخبة دون تفويض في هذا الشأن بالبتّ في التعديل. ويلمّح إلى أن من الأفضل تأجيل اقتراح أي تعديل دستوري إلى ما بعد قبول ممثلي الولايات غير الممثلة في الكونغرس، حفاظًا على النظام والانسجام والوحدة الوطنية (Cong. Globe, 1866, p.3349)، وبهذه الطريقة أزال آخر أمل في التوصل إلى حل وسط بينه وبين الكونغرس بشأن سياسة إعادة الإعمار المناسبة وأكد جونسون استمرار معارضته لأي تغيير دستوري، في حين كانت إحدى عشرة ولاية غير ممثلة في الكونغرس. وأدى معارضة جونسون الصريحة إلى تشجيع آمال الجنوب في أن حزب الجمهوريين قد يضعف وربما يُسقط في الانتخابات القادمة؛ لذا قرر الجنوب الاعتماد على دعم جونسون وتأجيل اتخاذ أي إجراء بشأن التعديل الرابع عشر حتى بعد انتخابات الكونغرس (Brook, 1963, p.148).

وتمحورت انتخابات الكونغرس لعام 1866 حول قضية واحدة، وهي إعادة القبول الفوري وغير المشروط للولايات الجنوبية في التمثيل في الكونغرس. وخلال الحملة خاض الحزب الجمهوري معركة شرسة ضد الرئيس أندرو جونسون الذي بدوره شنّ حملة شخصية شديدة ضد حزبه عادًا أن فوز الديمقراطيين يعني انتصارًا لجونسون(McKitrick, 1988, p.421). وحثّ الرئيس ومؤيدوه بمَنْ فيهم الجمهوريون المحافظون مثل: جيمس دوليتل وإدغار كوان، على القبول الفوري للولايات الجنوبية دون أي شروط، مما يعني نهاية برنامج إعادة الإعمار فلا يمكن فرض أي متطلبات مثل: التصديق على التعديل الرابع عشر على الجنوب دون تعاونه الطوعي وما بدا أن هذا التعاون من غير المرجح أن يتحقق. وتجسد ذلك الموقف في البرنامج الانتخابي الذي أعدته اللجنة التنفيذية للحزب الجمهوري 18 نيسان 1866 والتي حصلت على تأييد جونسون الكامل، ثم اكدها المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في فيلادلفيا في أب 1866، داعيًا توحيد مؤيدي الرئيس من الشمال والجنوب باعتماد برنامج يدعو إلى الاستعادة السريعة للولايات الجنوبية وانتخاب ممثلين في الكونغرس يدعمون سياسة إعادة الإعمار الخاصة بالرئيس(McKitrick, 1988, p.399-400, 410-417).

وفي المقابل قدم الجمهوريون التعديل الرابع عشر خلال الحملة الانتخابية بوصفه اجراءً ضروريًا يجب فرضه على الجنوب لحماية الاتحاد، وعلى الرغم من أن قبول تينيسي بعد التصديق كان يوحي بأن قيام ولايات أخرى بمثل هذا التصديق سيؤدي إلى استعادتها للاتحاد، إلا أن المتحدثين عادةً ما كانوا يمتنعون عن التصريح بشكل حاسم بأن ذلك سيحدث فعلًا، وبشكل عام كانوا يصفون التعديل بأنه شرط لإعادة الإعمار لكنه ليس بالضرورة الشرط النهائي(James, 1951, p.167).

وساهمت ثلاثة جوانب رئيسة في الحملة الانتخابية بشكل كبير في تدهور موقف جونسون وأدت إلى هزيمة مؤيديه في الانتخابات، وأول تلك الجوانب كان شغب نيو أورلينز(Gilles, 1983, p.173-193) في 30 تموز 1866، الذي أسفر عن وفاة أو إصابة قرابة مئتي من "السود" والاتحاديين البيض، وبدا للعديد

من الشماليين دليلًا مدمرًا على فشل سياسة إعادة الإعمار لجونسون. ثانيًا، في جولته المعروفة باسم "**التجوال حول الدائرة**"(Rosenberger, 1947) . خفض جونسون بشكل كبير هيبة الرئاسة بإدانته المرة لأعدائه، وانحداره أحيانًا إلى خلافات غير لائقة وغالبًا مبتذلة مع أفراد من الجمهور. وأخيرًا، تمكن العنصر الراديكالي من السيطرة على وسائل الاتصال وأقنع الشماليين بأن برنامج جونسون كان خاطئًا بالنسبة إلى الأمة(McKitrick, 1988, p.421).

وعلى اثر ذلك تعرّض جونسون وأصدقاؤه لهزيمة كارثية في انتخابات عام 1866، إذ فاز الجمهوريون في جميع ولايات الاتحاد بغالبية ساحقة، باستثناء كنتاكي وميريلاند وديلاوير. وحصلوا على أكثر من ثلثي المقاعد في كلا مجلسي الكونغرس، مما مكنهم من إلغاء أي حق النقض الرئاسي قد يستعمل في المستقبل(Burgess, 1908, p.421). وعلى الرغم من تلك النتائج استمرت الولايات الجنوبية رفض التعديل الرابع عشر، مدعومة بموقف جونسون الذي انتقد رفض الكونغرس قبول تمثيل الولايات الجنوبية، وخلال الربع الأخير من عام 1866، رفضت تكساس وكارولاينا الجنوبية وجورجيا وفلوريدا وكارولاينا الشمالية وأركنساس وألاباما التعديل الرابع عشر، وتبعتها فيرجينيا ولويزيانا ومسيسيبي في كانون الثاني وشباط من عام 1867. فضلًا عن أن رفض الولايات السابقة المستعبدة في كنتاكي وديلاوير وميريلاند عزز من مقاومة الجنوب(Konvitz, 1983, p51-52). وأدى رفض التعديل الرابع عشر من قبل عشر من إحدى عشرة ولاية كانت تابعة للكونفدرالية سابقًا إلى إضعاف موقف المعتدلين في الكونغرس، ومنح الراديكاليين اليد العليا فتبنوا استراتيجية جديدة لكسب دعم الولايات الجنوبية بإقرار قانون إعادة الاعمار الأول الذي صدر في 2 أذار 1867 والذي تم تمريره على الرغم من اعتراض جونسون(Finley, 1996, p.311).

وأرسى قانون إعادة الإعمار الأول (Act Reconstruction Firs) الحكم العسكري في الجنوب، وقد قسّم الولايات الجنوبية العشر إلى خمسة أقاليم عسكرية(Benedict, 1973, p57-58)، كل منها تحت قيادة ضابط عام. ونص القانون على أن الولاية أن تصادق على التعديل الرابع عشر وتعتمد دستورًا يضمن حق التصويت الشامل للسود لإعادة قبولها في الاتحاد. فضلًا عن أنه لا يحق لأولئك الذين حرمهم التعديل الرابع عشر من تولي المناصب الانتخابية أن يصوتوا للنواب في المؤتمرات الدستورية، ولا أن يشغلوا هذه المناصب، ولا يحق لهم التصويت لأي منصب في الدولة أو شغله(McKitrick, 1988, p.484).

وفي مواجهة هذا الضغط السياسي المتزايد، صوّتت الهيئات التشريعية الجديدة في سبع ولايات جنوبية، التي تم اختيارها بوساطة الناخبين ذوي التركيبة العرقية المختلطة، لتصديق التعديل بين نيسان وتموز 1868. وهي: أركنساس وفلوريدا وكارولاينا الشمالية ولويزيانا وكارولاينا الجنوبية وألاباما وجورجيا قد صادقت على التعديل الرابع عشر، مما وفر الغالبية اللازمة البالغة ثلاثة أرباع الولايات. وفي ذلك التاريخ أقرّ الكونغرس قرارًا مشتركًا يعلن أن التعديل أصبح جزءًا من الدستور، وصدر عن وزير الخارجية سيوارد في 28 تموز 1868، إعلان حول مختلف التصديقات مؤكدًا أن التعديل أصبح ساري المفعول (Randall,

(Donald, 1961, p634-635). والجدول الآتي يوضح تاريخ المصادقة على التعديل من قبل الولايات(Documentary, 1894, p.621-769).

الجدول رقم (2)

المصادقة على التعديل الرابع عشر من قبل الولايات.

ت	الولاية	تاريخ المصادقة	ت	الولاية	تاريخ المصادقة
.1	كونيتيكت	30حزيران 1866	.16	منيسوتا	1 شباط 1867
.2	نيو هامبشاير	6 تموز 1866	.17	رود آيلاند	7 شباط 1867
.3	تينيسي	19 تموز 1866	.18	ويسكونسن	13 شباط 1867
.4	نيوجيرسي	11 أيلول 1866	.19	بنسلفانيا	13 شباط 1867
.5	أوريغون	19 أيلول 1866	.20	ميشغان	15 شباط 1867
.6	فيرمونت	30 تشرين الأول 1866	.21	ماساتشوستس	20 آذار 1867
.7	نيويورك	11 كانون الثاني 1867	.22	نبراسكا	15 حزيران 1867
.8	أوهايو	11 كانون الثاني 1867	.23	أيوا	3 آذار 1868
.9	إلينوي	15 كانون الثاني 1867	.24	أركنساس	6 نيسان 1868
.10	فرجينيا الغربية	16 كانون الثاني 1867	.25	فلوريدا	9 حزيران 1868
.11	كانساس	18 كانون الثاني 1867	.26	كارولينا الشمالية	4 تموز 1868
.12	مين	19 كانون الثاني 1867	.27	لويزيانا	9 تموز 1868
.13	نيفادا	22 كانون الثاني 1867	.28	كارولينا الجنوبية	15 تموز 1868
.14	ميسوري	25 كانون الثاني 1867	.29	ألاباما	16 تموز 1868
.15	إنديانا	29 كانون الثاني 1867	.30	جورجيا	21 تموز 1868

ويمكن تصنيف التعديل الرابع عشر بوصفه ثوريًا بطبيعته .فقد حدّد مفهوم المواطنة، وجعل "السود" مواطنين، ومنحهم حقوقًا مدنية متساوية، وضمن لهم حق التصويت بشكل غير مباشر بمعاقبة الولايات التي لم تسمح لهم بالتصويت .ومن المحتمل أن مشرّعي التعديل والولايات التي صادقت عليه لم ينووا أبدًا أن يُلغي التمييز العنصري الذي تفرضه الدولة. ومع ذلك سمحت الصياغة الواسعة والغموض في نص التعديل لاحقًا للمحكمة العليا بأن تستخرج معاني جديدة من العبارة الفضفاضة (المساواة في حماية القوانين) (Coulter, 1947, p42).

الخاتمة:

1. أخطر مشكلتين دفعتا الأمة إلى اعتماد القسم الأول من التعديل الرابع عشر كانت القوانين السوداء الجديدة، والعنف وسوء المعاملة الموجه تجاه "السود"، والموالين البيض في الجنوب، والشماليين، ومعظم ذلك على يد مسؤولي الدولة. وفيما يخص القوانين السوداء، أراد صانعو ومصادقو التعديل الرابع عشر منع أي عودة للقوانين المبنية على التمييز العنصري، إلا أن مخاوفهم تجاوزت ذلك بكثير.
2. إنّ إقرار التعديل الرابع عشر مثّل إنجازًا مهمًا في إطار إعادة الإعمار التي قادها الكونغرس، وترك أثرًا بالغًا في عدة جوانب. أولًا: أعاد التعديل توضيح بعض مبادئ الدستور الامريكي على نحو مبتكر بتعريف المواطنة الوطنية وترسيخ مسؤولية الدولة، بصيغة أساسية ودائمة، في حماية الحقوق المدنية. ثانيًا: حوّل التعديل مفهوم الحقوق الطبيعية المتساوية للمحررين، كما عبّر عنه العديد من الجمهوريين قبل الحرب الأهلية، إلى حقوق قانونية إيجابية. ثالثًا: وفّر التعديل أساسًا لتبرير سلطة الحكومة الفدرالية في تنظيم الحقوق المرتبطة بالمواطنة والوطنية، بما في ذلك الحق في التصويت. وقد أتاح هذا التبرير للراديكاليين اتخاذ موقف أقوى ودفع قضية منح "السود" حقّ الاقتراع في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الفدرالية.
3. يعد جونسون المسؤول الأول عن تأخر منح السود حقوقهم المدنية والسياسية؛ لأنه كان حجر عثرة امام أي قرار يتخذه الكونغرس في هذا الاتجاه، ومن ذلك معارضته الشديدة لتمديد عمل مكتب المحررين واستعمل حق النقض ضده، ومن ثم اعلن معارضته لقانون الحقوق المدنية لعام 1866، وبعدها عارض للتعديل الدستوري الرابع عشر، إلا أن ذلك كان له نتائج سيئة على مستقبله السياسي، فقد فشل في ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية لعام 1868؛ لأنه اخطأ في تقديره بالاعتماد على الحزب الديمقراطي، فضلًا عن خسارة الحزب الجمهوري الذي جاء به الى السلطة بعد اغتيال لينكولن.
4. أدى اغتيال الرئيس لنكولن في الرابع عشر من عام 1865 الى هيمنة الراديكاليين داخل الحزب الجمهوري الذين تمكنوا، بسبب ضعف إدارة الرئيس جونسون، الى الهيمنة على الكونغرس وإقرار سياسة الإعمار الراديكالية تجاه الجنوب في العام 1867، والتي أدت الى تثبيت أسس الاتحاد بفرض التعديل الرابع عشر بوصفه شرطًا لإعادة الولايات المتمردة الى الاتحاد، غير أن تلك السياسة قوبلت بالاستياء من قبل الحزب الديمقراطي والمواطنين البيض في الولايات الجنوبية، ودفعتهم الى ممارسة كل أشكال العنف ضد السود المحررين.
5. كان واضعو التعديل الرابع عشر على وعي بنواقصه. في حين شكّل خطوة مهمة في تعزيز حماية الحقوق المدنية، إلا أنه قدّم حماية غير كافية للحقوق السياسية للسود وبالأخص حق التصويت. وقد ألهم هذا النقص الحاسم إصدار التعديل الثالث في إطار إعادة الإعمار.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر الإنكليزية:

1. Ames, H. V. (2010). The proposed amendments to the Constitution of the United States during the first century of its history. Kessinger Publishing.
2. Arnold, A. B. (2018). A pocket guide to the U.S. Constitution: What every American needs to know. Georgetown University Press.
3. Aynes, R. L. (1993). On misreading John Bingham and the Fourteenth Amendment. Yale Law Journal, 103, 57–98.
4. Barnes, W. H. (1867). History of the Thirty-Ninth Congress of the United States. Indianapolis.
5. Benedict, M. L. (1973). The impeachment and trial of Andrew Johnson. W. W. Norton.
6. Benedict, M. L. (1974). A compromise of principle: Congressional Republicans and Reconstruction, 1863–1869. W. W. Norton.
7. Biographical Review Publishing Company. (1894). Biographical review: Broome County, New York. Author.
8. Blackmon, D. A. (2008). Slavery by another name: The re-enslavement of Black Americans from the Civil War to World War II. Random House.
9. Blaine, J. G. (2011). Twenty years of Congress: From Lincoln to Garfield, with a review of the events which led to the political revolution of 1860 (Vol. 2). Nabu Press.
10. Blanchard, C. (1900). Progressive men of Pennsylvania (Vol. 1). A. W. Bowen & Co.'
11. Brook, W. R. (1963). An American crisis: Congress and Reconstruction, 1865–1867. St. Martin's Press.
12. Burgess, J. W. (1902). Reconstruction and the Constitution, 1866–1876. Charles Scribner's Sons.
13. Burton, T. E. (2014). John Sherman (American Statesmen Series). Literary Licensing, LLC.
14. Clark, L. M. (1970). The evolution of the civil rights movement, 1866–1883 (Master's thesis, North Texas State University).
15. Clemenceau, G. (1928). American Reconstruction, 1865–1870 (F. Baldensperger, Ed.; M. MacVeagh, Trans.). Macmillan.
16. Coulter, E. M. (1947). The South during Reconstruction, 1865–1877. Louisiana State University Press.
17. Cox, R., & H., J. (1963). Politics, principle, and prejudice, 1865–1866. Free Press of Glencoe.
18. Du Bois, W. E. B. (1935). Black reconstruction in America, 1860–1880. Russell & Russell.
19. Du Bois, W. E. B. (1998). Black reconstruction in America, 1860–1880. Free Press.
20. Finley, R. (1996). From slavery to uncertain freedom: The Freedmen's Bureau in Arkansas, 1865–1869. University of Arkansas Press.
21. Flack, H. E. (1908). The adoption of the Fourteenth Amendment. Johns Hopkins Press.
22. Foner, E. (1988).Reconstruction: America's unfinished revolution1863–1877.Harper & Row.
23. Foner, E. (2019). The second founding: How the Civil War and Reconstruction remade the Constitution. W. W. Norton & Company.
24. Foner, P. S., & Taylor, Y. (Eds.). (2000). Frederick Douglass: Selected speeches and writings. Chicago Review Press.
25. Forte, D. F. (1998). History of spiritual equality, the Black Codes, and the Americanization of the freedmen (Vol. 43). Cleveland State University.
26. Forten, W. D. (1865). An address and resolutions. In Proceedings of the first annual meeting of the National Equal Rights League held in Cleveland, Ohio, October 19–21, 1865 (pp.). E. C. Markley & Son.

27. Foster, L. (1866). Andrew Johnson: His life and speeches. Derby & Miller.
28. Franklin, J. H. (1961). Reconstruction after the Civil War. University of Chicago Press.
29. Gambill, E. L. (1981). Conservative ordeal: Southern Democrats and Reconstruction. Iowa State University Press.
30. Goldfield, D., et al. (2004). The American journey: A history of the United States. Pearson/Prentice Hall.
31. Harper's Weekly. (1866, April 14). Harper's Weekly, 10.
32. Harper's Weekly. (1866, March 31). Harper's Weekly, 10.
33. Hess, S. (1966). America's political dynasties: From Adams to Kennedy. Doubleday.
34. Hyman, H. M. (1967). The Radical Republicans and Reconstruction.1861–1870.New York.
35. James, J. B. (1956). Southern reaction to the proposal of the Fourteenth Amendment. Journal of Southern History, 22, 476–497.
36. James, J. B. (1959). The framing of the Fourteenth Amendment. University of Illinois Press.
37. Jeffrey, J. R. (2008). Abolitionists remember: Antislavery autobiographies and the unfinished work of emancipation. University of North Carolina Press.
38. Jellison, C. A. (1962). Fessenden of Maine: Civil War senator. Syracuse University Press.
39. Jones, L. C. (1965). Growing up in the Cooper Country: Boyhood recollections of the New York frontier. Syracuse University Press.
40. Konvitz, M. R. (1983). A century of civil rights. Praeger.
41. Kosary, R. A. (2006). To degrade and control: White violence and the maintenance of racial and gender boundaries in Reconstruction Texas, 1865–1868 (Doctoral dissertation, Texas A&M University).
42. Kowal, J. F., & Codrington, W. U., III. (2021). The people's Constitution: 200 years, 27 amendments, and the promise of a more perfect union. The New Press.
43. Kull, A. (1994). The color-blind Constitution. Harvard University Press.
44. Kyvig, D. E. (2016). Explicit and authentic acts: Amending the U.S. Constitution, 1776–2015 (With a new afterword). University Press of Kansas.
45. Lash, K. T. (2021). The Reconstruction Amendments: The essential documents (Vols. 1–2). University of Chicago Press.
46. Levy, L. W. (1969). Origins of the Fifth Amendment: The right against self-incrimination. Ivan R. Dee.
47. Maltz, E. (2015). Moving beyond race: The Joint Committee on Reconstruction and the drafting of the Fourteenth Amendment. Hastings Constitutional Law Quarterly, 42, 713–750.
48. McCloskey, R. G. (1954). American conservatism in the age of enterprise: A study of William Graham Sumner, Stephen J. Field, and Andrew Carnegie. Harvard University Press.
49. McCulloch, H. (1888). Men and measures of half a century: Sketches and comments. Charles Scribner's Sons.
50. McKitrick, E. L. (1988). Andrew Johnson and Reconstruction. Oxford University Press.
51. McPherson, E. (1871). The political history of the United States of America during the period of Reconstruction: From April 15, 1865, to July 15, 1870. Philp & Solomons.
52. Muzzey, D. S. (1934). James G. Blaine: A political idol of other days. Dodd, Mead, and Company
53. New York Times. (1866, February 28). The New York Times.
54. Nieman, D. G. (1978). Andrew Johnson and the Freedmen's Bureau. Journal of Southern History, 44(3), 405–426.
55. Novak, D. A. (1978). The wheel of servitude: Black forced labor after slavery. University Press of Kentucky.
56. Pancoast, E., & Lincoln, A. E. (2007). The incorrigible idealist: Robert Dale Owen in America. Library Reprints.

57. Parrillo, V. N. (Ed.). (2008). Encyclopedia of social problems (Vol. 1). SAGE Publications.
58. Randall, J. G. (1933). The diary of Orville Hickman Browning (Vol. 2). Springfield.
59. Randall, J. G., & Donald, D. (1961). The Civil War and Reconstruction. D.C. Heath.
60. Raphael, R. (2017). The U.S. Constitution: Explained clause by clause for every American today. Vintage Books.
61. Richardson, J. D. (1899). A compilation of the messages and papers of the presidents, 1789–1897 (Vol. 8). Government Printing Office.
62. Richardson, J. D. (Ed.). (1899). A compilation of the messages and papers of the presidents, 1789–1897 (Vol. 8). Government Printing Office.
63. Richey, R. E., Schmidt, J. M., & Rowe, K. E. (2012). American Methodism: A compact history. United Methodist Publishing House.
64. Rodriguez, J. P. (2015). Encyclopedia of emancipation and abolition in the transatlantic world. Routledge.
65. Rosenberger, D. S. (1947). Swing around the circle (Master's thesis, Ohio University).
66. Samito, C. G. (2009). Changes in law and society during the Civil War and Reconstruction: A legal history documentary reader. Southern Illinois University Press.
67. Schott, T. E. (1996). Alexander H. Stephens of Georgia: A biography. LSU Press.
68. Snodgrass, M. E. (2008). The Underground Railroad: An encyclopedia of people, places, and operations. M. E. Sharpe.
69. Stewart, D. O. (2009). Impeached: The trial of President Andrew Johnson and the fight for Lincoln's legacy. Simon & Schuster.
70. Taylor, A. (1941). The Negro in Tennessee, 1865–1880. Associated Publishers.
71. ten Broek, J. (1951). The antislavery origins of the Fourteenth Amendment. University of California Press.
72. The Nation. (1866, April 5). The Nation, 2.
73. The Nation. (1866, March 22). The Nation, 2.
74. The Nation. (1866, September 2). The Nation, 3.
75. Thomsett, M. C. (2019). Slavery and racism in American politics, 1776–1876. McFarland.
76. U.S. Congress. (1866). Congressional Globe, 39th Congress, 1st Session.
77. U.S. Congress. (1866). Congressional Globe, 40th Congress, 3rd Session.
78. U.S. Department of State. (1894). Documentary history of the Constitution of the United States of America, 1787–1870 (Vol. 2). Government Printing Office.
79. U.S. House of Representatives. (1866). House miscellaneous documents, 39th Congress, 1st Session, No. 93.
80. Van Doren, C., & McHenry, R. (1974). Webster's American biographies. G. & C. Merriam.
81. Vandal, G. (1983). The New Orleans riot of 1866: Anatomy of a tragedy. Center for Louisiana Studies, University of Southwestern Louisiana.

ثانيًا: المصادر العربية:

1. العمري، أحمد سويلم. (1964). التفرقة العنصرية. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
2. ساهي، حامد خلف. (2020). التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية 1765–1877 (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء.

List of sources and references:

1. Al-ʿUmari, A. S. (1964). Racial discrimination. Egyptian General Organization for Authorship, Translation, Printing, and Publishing.
2. Sahi, H. K. (2020). Racial discrimination in the United States of America, 1765–1877 (Unpublished master's thesis). College of Education for Human Sciences, University of